حـرية
عـدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١١٠) ٢٠١٣/١٠/٢٠ م | www.al-badeel.org | Issue (110) 20/10/2013

تحديات الانفكاك الأمريكي عن الشرق الأوسط

حسام ميرو

لا شك أن مسألة انفكاك الولايات المتحدة عن الشرق الأوسط أصبحت هاجساً لدى جميع دول المنطقة، خاصة أن الوقائع تشير إلى أن هذا الانفكاك الذي بدأ منذ انسحابها من العراق في نهاية شهر كانون الأول 2011 ، ومن ثم اتخاذها مواقف سياسية خلال الربيع العربي لا تنسجم مع مصالح حلفائها في المنطقة.. هذا الانفكاك يترك حالة من الفراغ، وسيكون من الصعب تخيل طبيعة السيناريوهات التي ستجري وفقها الأمور بين الدول الإقليمية، وكيف ستكون التحالفات، ووفقاً لأي شروط، لكن حتماً إن هذا الانفكاك هو حدث تاريخي كبير، وهو أمر لم يعد من الممكن تجاهله في سياق تحليل مواقف الدول من أزمات المنطقة بشكل عام، ومن المسألة السورية بشكل خاص.

إلى ما قبل الربيع العربي كانت كل من مصر وسوريا والسعودية قوى قادرة على إحداث توازن في المنطقة، وحل الصراعات، إما عبر إدارة الأزمات بمنطق الحل الجزئي للخلافات، أو تأجيل بعضها وفقاً للضرورة، لكننا اليوم نجد أنفسنا أمام خريطة جديدة، فمصر غارقة في مشكلاتها، وليس من الواضح إلى أين تتجه، وما هو السيناريو الأسوأ الذي يمكن أن تذهب إليه، فمن الخطأ اعتبار أن هزيمة الإخوان المسلمين سوف تمر بسهولة، وهو ما تثبته الوقائع الميدانية في مصر، خاصة مع ارتفاع وتيرة الهجمات المسلحة التي تشنها منظمات إسلامية قريبة من فكر القاعدة على جنود مصريين، وتفاقم أزمة الجهاديين في سيناء، إضافة إلى مخاطر عودة العسكر في مصر، خاصة في ظل هشاشة القوى المدنية والليبرالية.

من التحديات المهمة اليوم بعد تراجع الدور الأمريكي في المنطقة:

الصراع بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، خاصة مع بوادر التقارب الأمريكي الإيراني.

الدور الجديد لروسيا في المنطقة.

الصراع التركي الإيراني.

موقع إسرائيل في الخارطة السياسية الجديدة للشرق الأوسط.

مستقبل الإسلام السياسي، وصعود الجيل الثالث من القاعدة.

إن هذه التحديات وما يتفرع عنها ستحدد إلى حد كبير طبيعة المرحلة المقبلة، وسيكون من الصعب رسم الحدود الفاصلة بين موضوع وآخر، فمستقبل الإسلام السياسي في المنطقة ليس موضوعاً معزولاً عن القضايا الأخرى، وكذلك التقارب الأمريكي الإيراني والذي سيؤجج من الصراع بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، فالولايات المتحدة التي كانت أهم حليف لدول المجلس تتقدم نحو إيران من أجل عقد "الصفقة الكبرى"، وهي في تصور الكثير من المحللين سوف تكون على حساب دول مجلس التعاون الخليجي، فهل ستقبل دول مجلس التعاون الخليجي أن تكون هذه الصفقة على حساب مصالحها وأمنها؟

وبما يخص الأزمة السورية، فن الحديث عن جنيف 2 يبدو حديثاً في أكثر الأحوال نوعاً من التملص من الأزمة بالنسبة للأمريكيين، فأمريكا ترى أن انعقاد جنيف 2 سوف يعفيها من أية التزامات تجاه القضية السورية، وستقول/ لقد أوصلنا أطراف الأزمة إلى طاولة المفاوضات فليحلوا مشكلاتهم بأنفسهم، إنها تخلي مسؤوليتها كما فعلت تماماً في العراق، حيث تركته يغرف في حرب أهلية تزداد شراسة يوماً بعد يوم.

إيران من جهتها تشعر بأنها أمام فرصة تاريخية، فهي قد أثبتت نوعاً من تأكيد الإرادة القوي في الملف النووي، وفي الملف السوري، وترى بأن أمريكا أضعف من أي وقت سابق، ما يجعلها تأمل بخطف صفقة تاريخية معها، بحيث تكون القوة الأهم في إدارة شؤون المنطقة.

من جهة أخرى، فإن إيران بما عُرف عنها من براغماتية قد تتحالف مع الإخوان المسلمين، فهم من جهة خسروا معركتهم في مصر، ولم يؤكدوا قوتهم في سوريا، كما أنهم يعانون في غزة، وبالتالي فإنها سيأتون للاتفاق معها من منطق المحتاج والضعيف، وستكون قادرة على استخدامهم.

من شأن تداعيات الانفكاك الأمريكي عن الشرق الأوسط نشوء تحالفات جديدة، وخلط الكثير من الأوراق، وجر المنطقة إلى المزيد من الصراعات، إذ ليس من السهل إعادة ترتيب منظومة الأمن والاستقرار في المنطقة، فالشرق الأوسط بعد الربيع العربي ليس هو الشرق الأوسط الذي كان، وأمريكا التي عرفناها متمسكة بالشرق الأوسط تبحر في آمالها نحو شرق ووسط آسيا.

تعيقه تعدد التشكيلات العسكرية ومصالح المستفيدين من اقتصاد العنف

ناشطون: من الضروري استثمار الموارد الوطنية في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام

حلب – محمد إقبال بلّو

بعد أن طال أمد الأزمة السورية وخروج الكثير من المدن عن سيطرة قوات النظام أصبح البحث حول تنظيم الاقتصاد في تلك المدن أمراً لا بد منه، خاصة مع تراجع الدعم الإغاثي لها، وهو أكدته سابقاً الكثير من التقارير، والأهم هو الواقع الميداني الذي يفضح سوء الواقع المعيش للكثير من المدن والبلدات، بالإضافة إلى ازدهار اقتصاد العنف، وهو اقتصاد يصب في مصلحة بعض المستفيدين من الأوضاع الراهنة.

يجد السوريون اليوم أنه لا بد من الاعتماد على الذات الوطنية و القدرات الداخلية وتوحيدها واستثمارها بشكل يتناسب مع المصلحة الوطنية، بانتظار أن تتوضح الصورة النهائية التي سيأخذها الصراع في سوريا..

طروحات عديدة ووجهات نظر يتبناها الكثير من الناشطين في الداخل، وكلها تهدف إلى تسخير ثروات البلاد وواردتها في سبيل تمويل كل ما يستلزم العمل المدني ، وفي تحسين الأوضاع المعيشية، وفي هذا السياق التقت "البديل" العديد من الناشطين والمثقفين فكانت الآراء متباينة حول إمكانية ذلك.

يقول المهندس أنس عفش: أرى أن هذه الفكرة جيدة، وقد تمثل حلاً مناسباً لإيجاد تمويل لما تحتاجه المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام، والإسهام في اتساع نطاق العمل "الثوري" وازدياد قوته وصولاً لسقوط الطاغية، لكنني أعتقد أن ذلك صعب التنفيذ بشكل عملي في المرحلة الراهنة ، بل أراه غير ممكن أبداً ، ولذلك أسباب متعددة، منها عدم توحد التشكيلات العسكرية الموجودة على الجبهات على رأي واحد ونمط عمل معتمد من قبل الجميع، فمشروع كهذا يحتاج أن تتكاتف جميع القوى حتى تستطيع إنجازه.

ويضيف المهندس عفش: من الأسباب أيضاً الفساد الذي أصاب بعض أطراف الثورة، وسيطرة بعض أصحاب المصالح والطموح المنفرد على بعض القوى، وهذه النماذج قد تعمل على الاستثمار الشخصي لتلك الموارد وحرمان جهات أخرى منها، فلن تتحقق عملية عدالة توزيع تلك الثروات الموجودة على الأرض السورية ، ولن تستثمر من أجل البلاد في ظل فساد نسبي نلحظه ، ورغم قلة هذه النماذج إلا أنها ستكون عاملاً سلبياً يحول دون ذلك.

بينما يرى المحامي فاروق المحيميد وهو ناشط من محافظة حماة أنه بالإمكان استثمار الثروات الوطنية من نفط وفوسفات وموارد زراعية، وغير ذلك وتسخيره لدعم الثورة، ويجد أن ذلك قد يكون حلاً.

يقول المحيميد: نستطيع تحقيق الدعم الذاتي الداخلي للثورة السورية، ونستطيع تأمين متطلبات استمرار العمل الثوري بكافة فروعه من مقدرات بلادنا وثرواتها، ولكن بتعديلات بسيطة في هيكلية الجيش الحر أولاً، حيث أنه لا بد من إيجاد قيادة توجه ذلك، وتتصرف به بالشكل الأمثل ، كما أننا نحتاج بعض التعديلات على المجالس المحلية،

المطلوب وضع خطط لاستثمار الثروات الوطنية من نفط وفوسفات وموارد زراعية

وتطوير علاقتها بالفصائل المقاتلة، ما ينقصنا هو الهيكلة المقبولة والتنسيق والتعاون بين الجميع لأجل تحقيق الهدف.

الناشط الإعلامي محمد أحمد تيسير حدثنا حول الموضوع فقال: نستطيع تمويل النشاط الثوري بشقيه المدني والعسكري من مقدرات بلادنا، وهنالك الكثير من الأفكار التي تتعلق بذلك ، ناهيك عن الثروات مثل النفط والفوسفات وغيرها من الموارد الباطنية، ومن هذه الأفكار القيام بزراعة كل شبر أرض من الممكن أن يعطي محصولاً زراعياً، وبذلك سيكون لدينا فائض زراعي يباع في دول الجوار وخاصة بعد سيطرة الجيش الحر على الكثير من المعابر، والأهم من ذلك أنه قد يسد حاجة المواطنين في الداخل ويخفض أسعار تلك المواد الغذائية الزراعية، ويمكننا أيضاً أن نقوم باستثمار تلك المنشآت الصناعية والمعامل التي تركها أصحابها ورحلوا مكتفين بما حولوه من أموال إلى خارج البلاد، هذه المصانع ستشغل الآلاف من المواطنين، ويمكن من خلال ذلك تنظيم شؤون الحياة المعيشية.

ضرورة تشغيل المنشآت الصناعية التي تركها أصحابها بعد تحويل أموالهم إلى خارج البلاد

يضيف تيسير: لا بد لنا أن نفكر بشيء ما يتعلق بالاقتصاد الوطني، فالأمور تسير من سيء إلى أسوأ، وقد أعلن العالم كله تخليه عن ثورتنا ونضالنا ضد النظام، أين اقتصاديينا من ذلك؟، عليهم أن يعدوا خططاً لتحقيق هذه الأفكار وتنفيذها، قبل أن نجد أنفسنا أمام واقع مفروض لن يكون في صالح السوريين إطلاقاً.

كل هذه الأمور السابقة تواجهها عقبات معظمها تدور في فلك تجار الحروب و تجار الأزمات الذين يبيعون كل شيء و يضعون ثمنه في جيوبهم سواء كانت واردات المعامل الخاصة أو العامة أو الثروات الباطنية و هذا الأمر يتوضح جلياً في حقول النفط التي غالباً ما تسيطر عليها جهة عسكرية معينة و تحتكر مردودها أو يتم تقسيم الآبار بشكل عشائري حسب الأرض و ملكيتها.

الناشط والإعلامي ياسين الصعب يجد أن الفكرة غير قابلة للتحقق مطلقاً في المرحلة الراهنة وقال: من الممكن تحقيق ذلك في حالة واحدة وهي سيطرة الثوار على مساحات أوسع من البلاد والسيطرة على مناطق الموارد الكبرى لأننا في حرب واسعة وضخمة تحتاج إلى مئات آلاف الدولارات يومياً يوميا، ففي الوضع الحالي لن تكفي هذه الموارد حتى ولو قمنا باستثمارها، بل نحتاج إلى التقدم العسكري على الأرض وبشكل واسع للحصول على تلك الموارد كالنفط والغاز وغيرها.

وهكذا نجد أن معظم الثوار والناشطين يؤمنون بالفكرة ويتمنون أن تطبق لكنهم يجدون أن إمكانية تطبيقها صعبة حالياً، ولا بد من توافر ظروف معينة حتى يتم ذلك، ترى هل سينجح السوريون بخلق تلك الظروف التي قد توجد مؤسسة مالية خاصة تؤمن كل المتطلبات العسكرية واللوجستية والمعيشية والخدمية المساعدة على الانتصار؟.

القوى المسلحة المعتدلة تقاتل على جبهتين: نقص التمويل ومحاربة «داعش»

الريحانية - تركيا – واشنطن بوست- حلب:

في عيادة طبية تمتلئ بمقاتلين سوريين مصابين، ينتظر محمد هدهود 23 عاماً من أجل إجراء عملية لإزالة رصاصة مدفع رشاش استقرت في عموده الفقري. وتقول أسرته إنها لا تستطيع تحمل فاتورة العملية والعلاج، والمصاب هدهود كان يحارب في لواء إسلامي معتدل، لكن هذا اللواء رفض تغطية كامل نفقة علاجه.

أسفل الممر، يوجد اثنين من مقاتلين "النصرة" المرتبط بالقاعدة، ولديهم إمكانية لدفع تكاليف علاجهم بالكامل، ويضع أحدهم رزمة من الدولارات "من فئة 100 دولار" تحت وسادته.

المشهد في المشفى يوضح الفرق بين تمويل الكتائب المعتدلة والكتائب المتشددة أو المحسوبة على القاعدة.

مشاهد المتناقضة بشكل صارخ تسلط الضوء على مأزق ل فصائل المعارضة السورية المعتدلة التي كان الغرب قد تعهد بدعمها . تكافح للحصول على التمويل ، ويشكو زعماء هذه الفصائل أنهم غير قادرين على وقف النزف المستمر من المقاتلين إلى الجماعات الإسلامية المتشددة التي تتمتع بتدفق مالي كبير من جهات مانحة.

وقد نمت حالة الإحباط عند بعض الفصائل المعتدلة بسبب عدم وجود دعم يذكر من الولايات المتحدة و حلفاء غربيون، وبعض تلك الفصائل غيّرت من خطابها المعتدل إلى خطاب أكثر تشدداً على أمل الفوز بتمويل من جهات مانحة مثل قطر، وغيرها.

وكان زعماء فصائل معتدلة توقعوا أن يزداد الدعم الغربي لهم بعد الهجوم الذي حصل يوم 21 أغسطس/ آب بالأسلحة الكيميائية التي اتهم بها النظام السوري . ولكن في أعقاب اتفاق بين الولايات المتحدة و روسيا لتدمير مخزون الأسلحة الكيميائية في سوريا ، لم تتحقق وعود الدعم الأمريكية والغربية.

وكانت النتيجة أن شعرت فصائل المتمردين المعتدلة بالارتباك و الانهيار الأخلاقي السائد لدى الغرب.

وخاض هدهود و إخوته الثلاثة مع اللواء المعتدل نسبياً "أحفاد آل الرسول" منذ تشكيله قريبا بعد بدء الانتفاضة ضد الأسد في عام 2011 . لكنهم يبحثون الآن في مكان آخر عن الرعاية.

وقد قال الأطباء لعائلة هدهود أنه من الممكن له الشفاء تماماً لو تلقى العلاج المناسب من أخصائي لإزالة الرصاصة التي تضغط على عموده الفقري . الأسرة أرسلت بشغف هذه الأخبار لقائد كتيبته ، وتوقعت الحصول على مبلغ 4500 دولار لتغطيةالفواتير الطبية لكن القائد قال إنه سيدفع نصفالمبلغ فقط .

"شعرت بخيبة الأمل " قال شقيق محمد البالغ من العمر 24 سنة ، هدهود هدهود . "لم يأتِ أحد من أحفاد آل الرسول لرؤيتنا . سأترك هذا اللواء إلى كتيبة أخرى تهتم أكثر بمقاتليها، أنا لن أتر ك الثورة ، ولكن سأقول لأصدقائي وعائلتي إنهم بحاجة إلى التفكير في المستقبل".

وردا على سؤال حول الجهة التي يمكن أن ينتمي إليها قال وبسرعة : " الدولة الإسلامية في العراق وسوريا" . وأضاف في وقت لاحق أنه يخطط للالتحاق بإحدى المجموعات التابعة لتنظيم القاعدة ، وقال : " أنا لا أتفق معهم تماماً ، لكنها تقدم رعاية جيدة، و ليس لدي أي مشكلة في الانضمام".

وقال هدهود إنه يعتقد بأن "أحفاد آل الرسول" كان يمكن أن تقدم المزيد من المساعدة لأسرته، ورأى بأن نقص الدعم يدفع بالمزيد من المقاتلين في صفوف قوى معتدلة لكي تلتحق بالكتائب والتنظيمات المتشددة.

يقدر العقيد محمد عبود ، قائد الجيش السوري الحر في المنطقة الشرقية أن ما يصل إلى 70 في المئة من المقاتلين في منطقته انضموا إلى "الدولة الإسلامية في العراق والشام" أو "جبهة النصرة" وذلك للحصول على الدعم المالي. بالإضافة إلى أن الكتائب المعتدلة يتم استنزافها في قتال "داعش" في مدن مثل الرقة وإعزاز.

بل هو ظاهرة أن يقول قادة الجيش السوري الحر إنهم ظلوا يحذرون منذ أكثر من عام : "سقط صرخات الجحيم لدينا على آذان صماء "، وقال عبود وهو يرتشف القهوة في مقهى الفندق في مدينة أنطاكيا التركية .

وقال العقيد عبود إنه فعل ما بوسعه في مواجهة تصاعد نفوذ "داعش" ، بما في ذلك المحاولات الفاشلة في توحيد الجماعات المعتدلة . وتحدث عن اتفاقيات الدفاع المشترك الموقعة حديثاً ، و جحافل جديدة ولكن لم يبدُ تفاؤلا. " أن نكون صادقين ، وهذا هو كل شيء لا يزال نظرياً" اعترف.

وأشار عبود إلى التحالف الإسلامي الجديد الذي أعلن الشهر الماضي أنه رفض القيادة المدعومة من الغرب ، وكان التحالف الإسلامي قد ضمّ 9 فصائل ومنها لواء التوحيد وجبهة النصرة.

وقال إنه على الرغم من أن زعماء الفصائل المعتدلة كانوا سابقاً يشعرون بالقلق من العمل كفريق واحد مع "النصرة" لأن ذلك سيقلل من الدعم الغربي لهم، لكنهم أدركوا أن الدعم الغربي لا يرقى إلى مستوى الوعود.

في حين أن المجلس العسكري الأعلى ، يشكو نقص التمويل ، ويقول بعض مقاتليه إن المشكلة تكمن داخل المجلس نفسها.

وقد كشفت مصادر في بعض الفصائل الإسلامية في حلب عن مخاوفها من الحرب المقبلة بينها وبين الدولة الإسلامية في العراق والشام، خاصة أن "داعش" لم تعد تريد أي منافس لها على الساحة العسكرية، وهي ترى أن لديها الإمكانية للقضاء على القوى المعتدلة، والدفع بمقاتلي هذه القوى للانضمام إليها، وقد جرت خلال الأيام الماضية اتصالات بين دول إقليمية عدة من أجل التخفيف من الاحتقان الموجود بين القوى المعتدلة و"داعش".

تحوير الأزمة السورية وإعادة تعريفها في سياق التفاوض

غازي دحمان

يميل النظام السياسي الأمريكي، في ظل قيادة باراك اوباما الثانية، إلى إتباع النهج الذي تشتغل عليه أنظمة الحكم في العالم الثالث، في فترات الأزمة، وذلك عبر الاستغراق بالانتصارات التكتيكية، التي تحققها النجاحات الدبلوماسية الصغيرة، الأمر الذي يشعرها بإحراز تقدم ظاهري في بعض القضايا، لكن لا يعدو ذلك سوى كونه محاولة تشتيت الانتباه عن المهام الأكثر صعوبة.

من نيويورك إلى موسكو إلى جنيف، يصرف المجتمع الدولي طاقته في التفاوض على خطوات تدريجية نحو السلام بدلاً من المضي قدماً في استراتيجيات ضرورية لإنهاء الصراع. استراتيجية تدوير الزوايا الموصوفة، والتي يشترط نجاحها توفير بيئة مواءمة يمكنها إخراج الحل وتشريعه، عبر الاتفاق على تصورات الحل، ثم تشريعه وصياغته اتفاقياً، ثم التوافق على آليات تنفيذه، وعبر هذه المراحل تمر مواقف الأطراف عبر مرشحات كثيرة تفرضها طبيعة التسويات والمساومات.

لكن هذه الاستراتيجية تنطوي على خطر إعادة صياغة القضية السورية وبناءها من جديد، والتقدير في هذه الحالة، ومن واقع تحولات مواقف بعض الأطراف، ومن خلال ما يجري تسريبه للإعلام، بمنهجية وقصدية واضحة، أن تؤدي عملية تدوير الزوايا المذكورة إلى إعادة تشكيل العناصر الأساسية للقضية السورية وحسب أولويات وحسابات معينة بحيث تصبح وفق الهيكل التالي:

العنصر الكيماوي: ويحتل المدماك الأساسي في البناء الجديد، وقد تم الاتفاق عليه في بنود القرار 2118 ويجري تنفيذ الأمر من خلال ورشة عمل متكاملة قانونية وسياسية. وتحاول بعض القوى الدولية تشكيل إطار مستقل يحمي هذا العنصر من المتغيرات التي قد تحصل على بقية عناصر الأزمة.

عنصر الإرهاب: وهو عنصر يطفو على سطح الحدث السوري، ويتم تجهيز الحيثيات اللازمة من أجل تعويمه وجعله يستحق الاهتمام. وتسعى روسيا إلى جذب الاهتمام العالمي بهذا العنصر عبر إدعاءها بأن قضية الإرهاب تمثل جوهر الأزمة في سورية. وهنا لا بد من الاعتراف بمهارة النظام وقدرته على توليف العنصر وتصديره بكل براعة في المشهد السوري.

عنصر الأقليات: وقد أخذ العنصر مكانته من الأهمية ووجد متعاطفين كثر معه على المستويات الإقليمية والدولية. علماً أن هذا العنصر لديه قابلية كبيرة للتوظيف السياسي. وتزداد أهمية هذا العنصر في ظل حالة الاستقطاب الحادة التي يعيشها المجتمع السوري.

العنصر الإقليمي والدولي : ويتمثل بتحول الأزمة السورية إلى قضية مفتاحيه لأزمات أخرى، ولم يعد ممكناً حل الأزمة بعد أن تشابكت وتداخلت مع الأوضاع الإقليمية والدولية.

«حرب أهلية» هذا التوصيف هو نقطة التلاقي الوحيدة لاتفاق الأطراف، أو اتفاق الممكن والمسموح.

أمام زحف هذه العناصر على القضية السورية يغيب العنصر الأساسي فيها، وهو قضية مأساة الشعب السوري بين القتل والدمار والنزوح.

ووفق هذه العناصر المتدخلة على الحدث السوري ثمة إجراءات ستبدأ قريباً بالإعلان عن نفسها، أولها إعادة تعريف الحدث برمته، وفي أحسن الأحوال سيصار إلى تعريفه بوصفه حرباً أهلية وليس ثورة، وهذا التوصيف هو نقطة التلاقي الوحيدة لاتفاق الأطراف، أو اتفاق الممكن والمسموح.

بعد التعريف سينطلق البحث في تعيين الأطراف وتحديد مواقعهم ومسؤولياتهم، والمعروف أن هذه القضية معقدة نظراً للاشتراطات التي يضعها الطرفان الداخليان، والأرجح أنها ستنتهي إلى تركيبة تلحظ تمثيل الأطراف الداعمة أكثر لجهة ولاءها ومدى مونة تلك الأطراف عليها.

يبقى أجندة التفاوض، وتلك قضية لابد أن تجهز

الإشكالية الأخطر أن القضية السورية وضعت على سكة التفاوض الدولي

الأطراف الخارجية ماكيتتها الأساسية عبر التصورات التي ستطرحها للحل، وهنا علينا ألا نفاجأ بتقسيم قضايا التفاوض إلى قضايا راهنة، وقضايا الحل النهائي، حيث سيجري ترحيل أغلب القضايا الإشكالية إلى مرحلة لاحقة، فالعالم المهووس بالانتصارات التكتيكية لا وقت لديه للبحث في العمق. ربما لتبقى المسألة منتجه للتفاؤل وتراكم الانتصارات.

وليس أعقد من أجندة التفاوض سوى مرحلة الدخول بالإجراءات التنفيذية للتفاوض، وما يتعلق منها بتشكيل الهياكل والأطر التي ستنفذ الحل، وهل ستبقى المؤسسات ذاتها أم سيعاد هدمها وبناؤها من جديد، وما هي القوانين الناظمة لها وطبيعة أيديولوجيتها، مؤسسات ليبرالية أم اشتراكية قومية؟

هذه تفاصيل سوف يستغرق كل واحدة منها فترات طويلة، وسوف تستهلك مزيداً من ضياع عمر السوريين في قلب الأزمة، لن تطرأ تغيرات مهمة على أوضاع المنكوبين السوريين، والتقدير سيتضاعف عددهم أكثر، بفارق أن ذلك سيكون تحت إشراف ورعاية وشرعية العالم.

ولعلّ الإشكالية الأخطر أن القضية السورية وضعت على سكة التفاوض الدولي، ولم تعد قضية تخص شعبها، طالما يحق للجميع أن يشارك في رسم مسار مستقبلها، هذه السكة لن تجلب لسوريا سلاماً أو هدوءاً طالما هي تقع على خط التساوم الدولي وتحت سيطرته.

ترى أليس بإمكان المجتمع الدولي تغيير حسابات الأسد لدرجة تغنيه عن الحاجة للتفاوض المديد والشائك على إنهاء حرب الأخير على شعب سورية؟.

مجلس الأمن... إدارة الفوضى وجهود الإصلاح

حسام الميلاد

فاجأت المملكة العربية السعودية الكثيرين برفضها قبول مقعدها في مجلس الأمن. السعودية، التي رشّحت لأول مرة في تاريخها لشغل هذا المقعد، كانت قد فازت فيه إلى جانب تشاد وتشيلي وليتوانيا ونيجيريا، وهي الدول التي انتخبت أيضا أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن لدورة تستمر سنتين بدءاً من أول أيام العام المقبل.

أبرز الحجج السعودية لتبرير هذا الرفض كما وردت في بيان الخارجية السعودية يمكن تلخيصها على النحو الاتي:

آليات العمل وازدواجية المعايير الحالية في مجلس الأمن التي حالت دون قيام المجلس بأداء واجباته وتحمل مسؤولياته تجاه حفظ الأمن والسلم العالميين على النحو المطلوب، فبقيت القضية الفلسطينية دون حل عادل ودائم لخمسة وستين عاماً، مما أدى إلى حروب عدة هددت الأمن والسلم العالميين.

عدم قدرة مجلس الأمن على إخضاع البرامج النووية لجميع دول المنطقة، دون استثناء، للمراقبة والتفتيش الدولي أو الحيلولة دون سعي أي دولة في المنطقة لامتلاك الأسلحة النووية، مما حال دون فرصة حقيقية لشرق أوسط خالٍ من اسلحة الدمار الشامل.

عجز مجلس الأمن عن أداء واجباته وتحمل مسؤولياته، حين سمح للنظام الحاكم في سوريا بقتل شعبه وإحراقه بالسلاح الكيميائي على مرأى ومسمع من العالم أجمع ودون مواجهة أي عقوبات رادعة.

تراوحت ردود الفعل على الموقف السعودي بين مؤيد ومنتقد. فرنسا وعلى لسان المتحدث باسم خارجيتها رومان نادال: شاطرت المملكة في "إحباطها" أمام شلل مجلس الأمن، وكانت فرنسا قد سبقت السعودية في انتقادها لآليات حق الفيتو، فقدمت في أيلول الماضي مقترحاً لإصلاح حق الفيتو يوصي بعدم استخدام أعضاء مجلس الأمن الدائمين (الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين) حق الفيتو في حال حصول "مجازر واسعة"، وعادت لتقف مع السعودية وتطالب مجدداً بتعديلات على حق الفيتو تخرج المجلس من حالة الجمود.

أما روسيا، فقد سارعت للتعبير عن استغرابها حيال الخطوة السعودية لاسيما في ما يتعلق بموقف المجلس من الأزمة السورية، وعبّرت عن انتقادها للقرار السعودي الذي رأت فيه إخراج المملكة من "الجهود المشتركة في إطار مجلس الامن للحفاظ على السلام والأمن الدوليين". وكان الموقف التركي على النقيض من الموقف الروسي، فذهب إلى حد اعتبار الرفض السعودي مؤشراً لفقدان المنظمة الدولية لمصداقيتها، وبينما أيدت دول مجلس التعاون الخليجي والرئاسة الفلسطينية الخطوة السعودية، قللت واشنطن من أهميتها وعبّرت عن رغبتها في استمرار التعاون مع الرياض في القضايا المشتركة.

وبالرغم من أن قرار السعودية يُعد خطوة غير مسبوقة في مجلس الامن إلا أن هناك استثناءات تبرز في هذا السياق، حيث سبق لمجلس الأمن أن اضطر للعمل مرتين في تاريخه بـ 14عضواً بدلا من 15 عضواً هم جميع أعضائه. ففي العام 1950م مارس الاتحاد السوفيتي سياسة الكرسي الشاغر لمدة أسبوعين حتى يتم إسناد كرسي الصين في المجلس إلى الحكومة الشيوعية بدلاً من الـ "كيومينتاغ" في تايوان. أما في العام 1980 فحدث ذلك حين لم يكن ممكناً الفصل بين دولتين مرشحتين هما كوبا وكولومبيا، لعدم قدرة الدولتين على الحصول على العدد المطلوب من الاصوات وهو 129 صوتاً بعد 154 دورة اقتراع.

في العام 2005م شكلت أربع دول هي اليابان وألمانيا والهند والبرازيل مجموعة عمل للمطالبة بإصلاح منظمة الامم المتحدة وتوسيع مجلس الأمن، وتقدمت في 10 تموز من العام نفسه بمشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتوسيع عضوية مجلس الأمن يقضي بإضافة عشرة مقاعد جديدة بينها أربعة دائمة لها ومقعدين دائمين لإفريقيا وأربع مقاعد غير دائمة. لكن المشروع لم يتم تمريره لأسباب مختلفة، كان أهمها عدم توفر إرادة حقيقية لدى الدول المهيمنة الدائمة العضوية للتنازل عن منطق الهيمنة والاستئثار بالسياسة الدولية. وفي العام 1992 قدم بطرس غالي إلى الأمم المتحدة تقريره الذي عرف بـ "خطة السلام" قدم فيه مجموعة من المفاهيم والآليات التي ينبغي على الأمم المتحدة السعي لتحقيقها في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين. وهي: الديبلوماسية الوقائية، وصنع السلم، وحفظ السلم، وبناء السلم بعد نهاية الصراع.

لاشك أن لمجلس الامن دور كبير في التصرف بشؤون العالم إذا نظرنا إلى صلاحياته، لاسيما وأن قراراته تعد ملزمة على خلاف قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. فبموجب الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويأخذ المجلس زمام المبادرة في تحديد وجود تهديد للسلم أو عمل من أعمال العدوان، ويطلب إلى الدول الأطراف في النزاع تسويته بالطرق السلمية. وفي بعض الحالات، يمكن لمجلس الأمن اللجوء إلى فرض جزاءات وصولا إلى الأذن باستخدام القوة لصون السلم والأمن الدوليين وإعادتهما. ويقدم مجلس الأمن توصيته إلى الجمعية العامة فيما يتعلق بانتخاب الأمين العام وقبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة. كما أنه ينتخب، جنبا إلى جنب مع الجمعية العامة، القضاة في محكمة العدل الدولية.

وإذا كانت دول الفيتو في مجلس الأمن بأكثريتها دولاً ذات أنظمة ديمقراطية فإنها تتخلى عن هذه الديمقراطية على مقاعد مجلس الأمن. فيتمتع مجلس الأمن على الصعيد الدولي من خلال صلاحياته التي حددها الميثاق بسلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية، مما يتعارض أساساً مع المبدأ التي قامت عليه الديمقراطيات الغربية، وهو فصل السلطات. وبالرغم من أن المادة 109 من مواد الميثاق التأسيسي قد نصت على المراجعة الدورية لبنود الميثاق، فإن ذلك لم يحدث حتى الآن، إذ نصت الفقرة الأولى من المادة 109 على أن يعقد مؤتمر عام من أعضاء الامم المتحدة لإجراء تعديلات على الميثاق في الزمان والمكان اللذين يحددهما ثلثي أعضاء الجمعية العامة وتسعة من أعضاء مجلس الأمن. لم يتم تطبيق هذه المادة بسبب إكراهات النظام الدولي وتضارب المصالح بين القوى الدولية.

أصبح مجلس الأمن منذ نهاية القطبية الثنائية أداة بيد الدول الكبرى بصلاحيات واسعة، دون رقابة سياسية أو قضائية، وفي ظل غياب أي توازن بين مجلس الأمن وباقي الاجهزة كمحكمة العدل الدولية، والجمعية العامة التي تحولت بفضل هيمنة مجلس الأمن بقراراته الملزمة من هيئة تمثل دول العالم إلى ما يشبه هيئة استشارية. إن العضوية الدائمة في مجلس الامن لا تخضع لأي معيار موضوعي أو منطقي أو قانوني أو ديمقراطي، إنها ببساطة معيار الهيمنة والقوة. لذا بقيت المطالبات بإصلاح مجلس الأمن أو الأمم المتحدة عموماً بمثابة إعلان نوايا. فالمشكلة أن الامم المتحدة التي هي وريث عصبة الأمم وجدت كتحالف للدول المنتصرة للدفاع عن انتصاراتها، أو لنقل لتجد لها التجسيد المؤسساتي الدولي لهذا الانتصار. ولم تكن هذه المنظمة سوى مؤسسة لإدارة الفوضى الدولية لصالح دول الفيتو أكثر بكثير من قدرتها على توفير الحلول لهذه الفوضى. ولم يعد المعيار هنا معياراً قانونياً بل سياسياً بالدرجة الأولى.

يأتي اليوم الموقف السعودي ليسلط الضوء مجدداً على ضرورة إصلاح المنظمة الدولية بدءاً من مجلس الأمن. لكن إلى أي حد سيكون الموقف السعودي موقفا حقيقياً يسير إلى نهاياته القصوى بحشد تحالف دولي في الأمم المتحدة تشكل مجموعة عمل فاعلة وضاغطة في آن معاً، بدل أن يكون مجرد ضغط سياسي موجه إلى الولايات المتحدة بعد ما لمسته الرياض من تحولات في الموقف الأميركي تجاه سوريا، أو بشأن العقوبات الأخيرة على جنرالات مصر؟.

واشنطن تقطع العلاقة مع الإخوان المسلمين وترفض «مبارك ٢»

بعد أن أطاح الجنرالات بالرئيس المصري محمد مرسي في يوليو/ تموز الماضي و شنّوا حملة على جماعة الإخوان المسلمين وكبار المسؤولين في البنتاغون بمن فيهم وزير الدفاع تشاك هيغل و رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال مارتن ديمبسي (وهو على اتصال يومي باللواء السيسي) أعلمت واشنطن القادة العسكريين في مصر أنها تدعم ما من شأنه الحد من الانتقادات على الانقلاب، طالما أنها سوف تؤدي بمصر الى الانتخابات الديمقراطية والإصلاح الدستوري .

هذا الأسبوع ، زادت إدارة أوباما من الضغط على اللواء السيسي بإعلانها تخفيض المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر، وركزت على منظومة الأسلحة التي يمكن استخدامها في عمليات مكافحة التمرد الداخلي، وتعد هذه الخطوة بمثابة تحذير من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للقادة العسكريين في مصر بأن واشنطن تعارض أي مرشح عسكري في الانتخابات الرئاسية المقبلة ووصفها هذا الخيار ب»مبارك2»

بغض النظر عن الضغوط الأمريكية هذا الأسبوع ، كان للإجراءات التي قام بها الجيش المصري في شهر تموز تأثيراً كبيراً على استراتيجية إدارة أوباما بأكملها تجاه الشرق الأوسط ، مما أتاح لها قطع الاتصال مع جماعة الإخوان المسلمين التي فقدت مصداقيتها، وكذلك إعادة النظر في استراتيجيتها تجاه سورية، وغيرها من بؤر التوتر في المنطقة .

ويدور الجدل حالياً في واشنطن على الوثيقة التي تسمى ب « PSD 11 » ففي آب 2010 ، وقع الرئيس أوباما «وثيقة الدراسة السرية الرئاسية 11» ، التي تمت صياغتها من قبل المستشارين الرئاسيين سامانثا باور ، ودنيس روس، وغايل سميث ، و التي دعوا فيها إلى تعاون الولايات المتحدة مع الإخوان المسلمين كأساس لسياستها الجديدة في جميع أنحاء شمال أفريقيا والشرق الأدنى في إطار سياسة واشنطن الاستباقية تجاه الربيع العربي.

ولكن بعد الانقلاب العسكري في مصر طرأ تغير على ال PSD– 11 الذي يدعم فيها أوباما فصائل الإخوان المسلمين في تونس ومصر وليبيا وسوريا ، فضلاً عن حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا .

حالياً يقوم الجيش الأمريكي و العمليات الاستخباراتية (اللذين يقومان بدعم المعارضة في سورية) برفع الدعم عن الإخوان المسلمين المتحالفين مع الفصائل الإسلامية، في حين دعموا الفصائل العلمانية التي تتألف أساسا من المنشقين السنة عن الجيش السوري. عمّ الارتياح في وزارة الدفاع حين انشق 13 فصيل إسلامي عن الائتلاف الوطني السوري وشكلوا جبهتهم الإسلامية الخاصة بهم الشهر الماضي.

في حين أن واشنطن تتجه قدما بخطى وئيدة في استراتيجية إعادة صياغة سوريا. فقد سرب روبرت فيسك في صحيفة الإندبندنت اللندنية قبل أسبوع تفاصيل الاستراتيجية الأميركية الجديدة، كما تم الإبلاغ عن فتح ممرات آمنة بين حلب ودمشق لممثلي الجيش السوري الحر للتفاوض مع الجيش السوري لشن حرب مشتركة ضد «الجهاديين»، بهدف إجراء المفاوضات المبدئية التي لا تزال في مراحلها المبكرة جداً .

وفي حديث دام ستين دقيقة لنائب المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية مايك موريل CBS خلال الشهر الماضي بأن أفضل الحلول بالنسبة لسورية هو تشكيل حكومة ائتلافية تتألف من النظام البعثي الحالي و الجيش الحر والائتلاف الوطني السوري على أن يكون في أولوية جدول أعمال هذه الحكومة الائتلافية المؤقتة القضاء على قوات الجهاديين، علماً أنه في نية واشنطن طرح هذا الحل في مؤتمر جنيف الثاني للموافقة عليه رسمياً في أوائل عام 2014، كما أنه من المتوقع أن تتعاون كل من روسيا و الصين مع هذا الحل الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

«مبادرة زمزم» وتفاقم أزمة جماعة الإخوان المسلمين في الأردن

في النقاش حول استراتيجيات الغرب حيال الربيع العربي في الشرق الأوسط منذ ما يقارب من ثلاث سنوات هناك تحليل مفاده أن الربيع العربي أدى إلى صعود الإخوان المسلمين، ولكن السقوط الحالي لهذه المنظمة، أوضح أن ذلك التحليل السياسي أدى إلى استنتاجات واستراتيجيات خاطئة.

هناك حجة تقول بأن الإخوان فاجأوا الجميع بالأخطاء التي ارتكبوها في مصر، وأنهم لم يكونوا «مستعدين» للحكم ، ليس عذراً لأولئك الذين دافعوا عن التقارب مع المجموعة، كما أن سلوك الإخوان في السلطة كان نتاجاً طبيعياً لطبيعة المنظمة و الهيكل التنظيمي والأيديولوجي للجماعة ، وليس ما يدعيه بعض المتعصبين عن ذلك ، يجب أن تكون نقطة الانطلاق من أي نقاش جدي حول تشكيل استراتيجية أو بناء أية علاقة ما.

ويبدو واضحاً أن فشل الإسلاميين الذريع في مصر وسوريا وليبيا هو مقدمة لما قد يحدث في بلد آخر. في 5 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري ، أعلن في العاصمة الأردنية عمان عن «مبادرة زمزم» ، نجم عنها انقسام في جماعة الإخوان المسلمين الأردنية، وكانت المبادرة قد أتت خلال مؤتمر تمّ عقده برعاية الحكومة، وتضمنت قائمة المدعوين بعض الأعداء البارزين لجماعة الإخوان.

وعلى الرغم من بعض الأخطاء التي تضمنتها «المبادرة» لكن ما تلقته من دعم كان مشجعاً، خاصة أنها جمعت قاعدة شباب جماعة الإخوان المسلمين ، كما أن تحليل تكوين "مبادرة زمزم "يؤدي إلى فهم انتسابها إلى الجناح الإخواني « الأردني» مقابل « الجناح الفلسطيني» . حيث أتى شعار المؤتمر « الأردن أولا »،يعكس بشكل لا لبس فيه الكثير من النقاش الاجتماعي في المملكة .

وقال محمد الغريبا أحد قادة» مبادرة زمزم» إن هذه المبادرة ليست معارضة للإخوان المسلمين، كما أن القيادي محمد المغالي صرح أن تلك المبادرة تهدف إلى « استكمال» تفعيل ما فشلت فيه جماعة الإخوان المسلمين في مجال الشؤون الداخلية الأردنية.

أصدرت قيادة الاخوان المسلمين «بياناً داخلياً « للأعضاء فقط « تحذر فيه الأعضاء من الانضمام الى مبادرة زمزم، كما وصف البيان هذه المبادرة على أنها « منظمة أخرى معارضة «لنا».

ليس مستقبل "مبادرة زمزم» مجال البحث هنا، وإنما هو مستقبل الإخوان المسلمين، و قدرتهم علي إعادة تشكيل وتعديل الهيكل التنظيمي والأيديولوجي، والتي ينبغي أن تكون نقطة الانطلاق من المناقشة الحالية. يجب ألا يختفي الإخوان المسلمين من على الخريطة السياسية الحالية للمنطقة ، بل ينبغي ببساطة تشجيعهم على مراجعة طبيعتهم و أيديولوجيتهم للكشف عن ما حدث من خطأ . وهذا هو ما سوف يوفر الفرصة الحقيقية في المعضلة الحالي .

هل بدأت الثورة في السودان ؟

أثارت الاحتجاجات التي اندلعت في جميع أنحاء السودان خلال الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر/ أيلول الماضي مسألة فيما إذا كان السودان سوف ينضم إلى معسكر «الربيع العربي» في الأشهر القليلة المقبلة ، ولكن التقديرات تقول إن ما حدث في عدة مدن في السودان لا يوفر حتى الآن الأرضية المناسبة لمثل هذا التنبؤ .

كما أن السودان ليس في أي حال في مأمن من العاصفة الثورية الإقليمية، بينما كانت المظاهرات أكثر عدداً من تلك التي خرجت في عام 2012 ، ولكن مكونات الثورات الاجتماعية المستدامة لم تنضج بما يكفي لاستنتاج أن أبعاد هذه الاحتجاجات سوف تصل إلى أبعاد الربيع العربي في 2011 .

من المهم ملاحظة أن العناصر التي تدعم النظام السوداني، وخاصة شرطة الاحتياطي المركزي والمدربين تدريباً ايرانياً (وهي نسخة سودانية عن الحرس الثوري الإيراني) تمثل أداةً متماسكة موالية للنظام، بالإضافة إلى ما تقدمه دولة قطر من دعم مالي كبير للرئيس السوداني عمر البشير لمواجهة موجة الاحتجاجات الشعبية.

كان الانخفاض الكبير في دعم الحكومة لأسعار الوقود هو الشرارة التي ولدت الاحتجاجات ، إذ هرعت المنظمات السياسية المختلفة لدعم المتظاهرين، على الرغم من أن عدد القتلى ليس معروفا على وجه التحديد ، (200 متظاهراً لقوا حتفهم وأصيب 1000 منهم).

وفي محاولة لتشكيل جبهة موحدة لقيادة الاحتجاجات، تم على عجل عقد عدة اجتماعات بين المنظمات السياسية المعارضة، ولكنها باءت بالفشل.

في حين أن « تهمة سياسية» في السودان ليست كافية لإشعال التمرد لدى قطاعات واسعة من الشعب ، إلى جانب أن العديد من الطاقات الكامنة قادرة على القيام بهذا التغيير. والأهم من ذلك، موجات الاحتجاج داخل حزب المؤتمر الوطني الحاكم، و استقالة 31 عضواً قيادياً في المعارضة على ما أسموه «وحشية الحكومة . »

وقالت مصادر قريبة من المعارضة السودانية في القاهرة إن قيادة الحزب الوطني تقوم بمناقشة العديد من السيناريوهات في حالة ثوران البركان الناجم عن الاحتجاجات الدائمة. وكان الخيار المهم الوحيد هو مناقشة تسهيل خروج البشير، و السماح له بمغادرة السودان إلى الدوحة، و أن يتبع رحيل البشير قرار تعيين غازي صلاح الدين ، وهو من جناح الحزب الوطني المعتدل البارزين لتولي أمور البلاد. و من ثم تكليفه ببدء المفاوضات مع المؤتمر الشعبي (حسن الترابي) لتشكيل الحكومة الائتلافية.

الصين (طريق الحرير الجديد) وسورية

كجزء من السياسة الخارجية لإدارة أوباما الجديدة «مشاركة الدول الكبرى»، بدأت واشنطن محادثات سرية مع الصين حول كل من أفغانستان وسورية .

وتعد الصين بالفعل أكبر مستثمر أجنبي في أفغانستان ، بعد أن طرحت 1.4 مليار دولار لشراء منجم كبير للنحاس، و بناء خطوط السكك الحديدية لتصل خط المناجم في شرق افغانستان و الحدود الصينية .

حالياً اكتشفت واشنطن إمكانية طرح استثمارات صينية ضخمة مماثلة لأفغانستان في سورية في حال أدى مؤتمر جنيف الثاني إلى وضع حد للحرب الأهلية وتشكيل حكومة انتقالية.

كما تُعتبر الصين المرشح القوي للاستثمار في إعادة بناء سورية بما يعادل 3.3 تريليون دولار من احتياطيات العملة الأجنبية الصعبة، وذلك في حال وفرت كل من واشنطن وموسكو الضمانات الأمنية لهذه الاستثمارات .

علماً أن الصين خسرت ما يقدر ب 20 مليار دولار من الاستثمارات عندما أطيح بالقذافي في ليبيا، الأمر الذي يجعلها حذرة في طرح استثماراتها، وتسعى للتأكد من أن واشنطن لن تغدر بها .

ان الصين تسعى بالفعل إلى إطلاق برنامج اتصالات سكك حديدية عالية السرعة بين الشرق الأقصى و أوروبا «طريق الحرير الجديد» تهدف منه إلى تجاوز ما يسمونه «معضلة ملقا» التي تشكل نقطة الاختناق البحرية في مضيق ملقا، وكجزء من هذا المشروع البري، تسعى الصين إلى الاستثمار في الموانئ على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط .

كما يجري تحديث ميناء بيريوس اليوناني من قبل الشركات الهندسية الصينية إلى جانب شركات الإئتمان الصينية، وشركة الهندسة «هاربور الصين» إلى جانب توسيع ميناء طرابلس اللبناني.

في سورية، المحطة التاريخية على طريق الحرير الأساسي، استثمرت الصين بالفعل في « مدينة الصين» ، في «المنطقة الحرة بالقرب من دمشق على طريق بغداد»، كما تملك شركة البترول الوطنية الصينية حصة من اثنتين في أكبر شركات النفط في سورية.

وعلى نطاق أوسع ، فإن الصين تسعى ليكون لها النفوذ الرئيسي في المستقبل على ما يسمونه ال» أربعة بحار» في المنطقة ، والتي تغطي البحر الأبيض المتوسط ، وقزوين، والبحر الأسود، و البحر العربي، إلى جانب 70 % من احتياطيات الغاز المضمونة للنفط في العالم. وقد تم بالفعل عقد صفقات مع كل من إسرائيل و مصر، ففي إسرائيل، تقوم الصين ببناء و تمويل خط السكك الحديدية عالية السرعة المعروفة باسم ميد الأحمر، والذي يربط بين أشدود و إيلات (موانئ البحر المتوسط والبحر الأحمر) قبل الإطاحة بالرئيس مرسي، وحالياً تفاوض الصين على بناء صلات السكك الحديدية فائقة السرعة بين القاهرة والإسكندرية والأقصر والغردقة ، بهدف جعل مصر مركزاً للعبور الى إفريقيا والشرق الأوسط .

من جانب آخر، تسعى الدبلوماسية التركية الى التوسع الاقتصادي في الشرق، وقد قدّم رئيس الوزراء التركي أردوغان مؤخراً التماساً الى الصين لمنحها العضوية الكاملة في منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) التي تضم حالياً الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى .

في 14 أغسطس 2012 ، التقى مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية ويندي شيرمان مع نائب وزير الخارجية الصيني تشاي جيون لإطلاق مشروع بين الولايات المتحدة والصين «حوار الشرق الأوسط»، لمتابعة تحقيق الأهداف المشتركة في هذه المنطقة التي كانت في كثير من الأحيان منطقة نزاع بين واشنطن وبكين وموسكو .

رأي ■ قضية زيرو

هناك تطور معروف في قصة الزوجة الغشاشة المنومة مغناطيسياً، خاصة عندما تخبر عشيقها بأن زوجها سوف يعود إلى البيت مبكراً. وما هو هزلي في هذه القصة أن المرأة تدعي بأنها منومة من أجل أن تحمي نفسها من أي اتهام أخلاقي، وهو ما يعرفه العاشق تماماً. ما هو هزلي هو التواطؤ المتبادل، لكن السؤال: هل هذه هي المسألة، حين نتكلم عن التقارب الأمريكي الإيراني؟

نعم تأتي هذه القصة إلى الذهن كلما ازداد الحديث عن «التقارب» بين الولايات المتحدة وإيران، فهناك جانب واحد على استعداد لأن يكون منوماً، والآخر يعرف ذلك تماماً، ويقوم ببعض حركات التنويم المغناطيسي التي قد تبدو متقنة، لكن : ما هي التوصل الى نهاية سعيدة ؟ في رأيي ، ضئيلة جداً .

ومع ذلك ، كل يوم تقريباً في واشنطن ، نسمع أغنية من كلمات ساحر تمتدح الصفقة الأمريكية الإيرانية .

ومن قال إن التقارب سوف يضع نهاية للخطر من برنامج طهران النووي . ربما إلى حد ما ، ولكن البرنامج النووي هو مجرد عرض من أعراض الاستراتيجية. التهديد من طهران هو استراتيجية، وليس أداةً من أدوات تنفيذ الاستراتيجية.

حجة حسن روحاني في الأمم المتحدة لم تكشف عن أن إيران سعت إلى هدنة مع المجتمع الدولي على صعيد ملفها النووي، ولكن فقط من أجل إزالة العقوبات.

وقد تم اختيار روحاني لإنهاء المواجهة المنهكة مع الغرب. ولكن هل يمكن لروحاني أو حتى خامنئي نفسه أو أي أحد آخر يمكن أن يغير من استراتيجية إيران؟ و هل هناك أي سبب مقنع للاعتقاد بأن خامنئي قد يغير استراتيجياته ؟ إن تغيير سياسة واحدة ليس هو الحل الصحيح.

ويقال إن التقارب يمكن أن يضمن تهدئة أفغانستان عندما تنسحب قوات حلف شمال الأطلسي في عام 2014. القرب الجغرافي لإيران ، والتنسيق مع الهند، هما ما يجعلا واشنطن تأمل بوجود بوليصة تأمين ضد «إعادة طلبنة» أفغانستان .

لم يؤمن قرب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان الحماية لها من الهزيمة الساحقة التي منيت فيها هناك، وقد تؤدي المباركة الأمريكية لإيران في أفغانستان إلى تشكيل حلف قوي ضدها، ويمكن أن يشمل هذا الحلف باكستان وبعض الدول العربية، فهل ما تأمله أمريكا هو الوصفة الأمثل لاستقرار أفغانستان، ناهيك عن منطقة الشرق الأوسط؟.

حجة أخرى للتقارب بين الولايات المتحدة و إيران هي أن واشنطن سوف تبقي نفوذها في الشرق الأوسط من خلال كسبها لعلاقات جيدة مع دولة إضافية في المنطقة، وهذا يعني علاقة قوية مع جميع اللاعبين الإقليميين، لكن هذا يتجاهل حقيقة أن العديد من الدول السنية شعرت بالخيانة من سياسة الولايات المتحدة من اللحظة التي غزت فيها أمريكا العراق وحتى المحادثة الهاتفية بين أوباما و روحاني الأسبوع الماضي .

الدول السنية تستكشف البدائل عن الولايات المتحدة، وتتحدث بصراحة حول إعادة توجيه استراتيجياتها، ومن الصعب لهذه الدول أن تقبل بإيران كوسيلة ضغط، فطهران لديها تاريخ فقير بالتوافق والتنسيق مع الدول الإقليمية، ومجرد إلقاء نظرة على العراق كافية لمعرفة التوجه الإيراني . الإيرانيون حصلوا في العراق على ما أرادوه، بالرغم من كل الاتصالات والرسائل الأمريكية التي كان تبعث مع الجنرالين بترايوس، وماكريستال ، والسفير كروكر، وكل كبار المسؤولين الأمريكيين الآخرين الذين كانوا يقيمون في وقت مضى في المنطقة الخضراء .

وأخيرا، البعض يغني أغنية من عام 1973 لهنري كيسنجر، حيث سُحبت مصر من المدار السوفياتي. ولكن من الذي يمكن سحب إيران ؟ هل سنسحب من تلقاء نفسها ؟. مصر كانت على استعداد لمغادرة المدار السوفياتي بسبب مصلحتها (وكان السادات قد طرد الخبراء العسكريين السوفييت من قبل حرب اكتوبر) . الجميع يعلم بأن السادات كان يبحث عن صفقة جيدة لتحسين القرار الذي كان قد اتخذ بالفعل. هذا هو بالتأكيد ليس هو الحال مع إيران .

ولكن ما الذي يمكن عمله إذا كانت الزوجة تحب أن تدعي أنها منومة ؟

الدكتور سمير تقي

السوريون والحلقة الثانية من مسلسل جنيف

جان كورد

قد لا يكون ثمة سوري إلا وطرح أو يطرح على نفسه هذا السؤال: "–هل علينا المشاركة في جنيف 2 أم لا؟" وأنا أطرح السؤال ذاته على نفسي وعلى القراء الكرام.... وهذا يذكرني بقصة بطلها الثري النبيل "ساردونيكوس"، الذي يسيء إلى كل من حوله ويظلمهم ويضربهم ويؤذيهم، ولكنه في الوقت ذاته أفضل لهم من سواه من النبلاء الآخرين وكريم معهم يغدق عليهم الأموال ويقترب منهم بما يحبونه من الكلام، فيدع الكاتب معاقبة هذا الإنسان لقارئ الرواية في النهاية، فهو الذي عليه إقرار العقوبة للمجرم أو العفو عنه. فالكاتب يعطينا كل ما لديه من الأسباب والمعطيات التي تنتج الموضوع وتأتي بنتائجه من وجهتي نظر متناقضتين أو مخالفتين لبعضهما بعضاً، وما على القارىء إلا أن يحكم عقله ويخاطب ضميره، ويشغل نفسه بقضية هامة، يتوقف على التعامل معها مصير مجرم كبير، ألا وهو في وضعنا الحالي النظام السوري الراغب في حضور "جنيف 2"، حيث مصيره ومستقبله، بل إن بقاءه ووجوده بعد ذلك المؤتمر متعلق بلقاء واتفاق السوريين ومن وراءهم من عرب وأجانب في تلك المدينة السويسرية الجميلة، والقاتل في هذه الحال ليس مجرد قاتل أو مجرم عادي. بل هو نظام كامل يمتلك آلة تقتيل جهنمية بكل معنى الكلمة، أثبتت السنوات الأخيرة من تاريخ سوريا ولبنان أنه لا يتوانى عن ارتكاب أفظع الجرائم ضد الإنسانية، كما لا يتوانى عن اللعب على كل حبال التآمر والخداع، بل إنه مستعد لأن يتنازل وقتياً عن كثير مما يعتبره "خطاً أحمر" ثم يعود للتشديد في مطالبه عندما يقوى، واستعداده للتخلي عن سلاحه الكيميائي الخطير في لحظة من لحظات الضعف وعدم القدرة على التصدي والتحدي، وهو الشهير بالعبارات الطنانة والشعارات البراقة في المقاومة، أكبر دليل على شراسته في العدوان وفي تراجعه بقوة عندما تزداد عليه الضغوط.

من وجهة نظر السوريين، معارضين وثوار، لا يلعب جنيف 2 دوراً أساسياً في مسيرة صراعهم الطويل الأمد مع النظام الذي يبدو أنه يحظى بتأييد إقليمي ودولي، وأن الفشل قد يكون مصير جنيف 2 مثلما فشلت مبادرة كوفي عنان ومن بعده مبادرة الأخضر الإبراهيمي ومؤتمر جنيف 1 وكل المحاولات المطروحة وطنياً واقليمياً ودولياً لإيقاف المجزرة الكبرى في سوريا. ولذلك فإن حضور جنيف 2 من قبل بعض الفصائل المعارضة والشخصيات الوطنية لن يغير من معادلة الصراع، وإن اتفق الروس والأمريكان معاً على عقده في ظل الأمم المتحدة، لأن تنفيذ بنوده وتحقيق أهدافه مرتبط أساساً بهذه المعادلة الدموية على أرض الواقع السوري، حيث المعارك في سائر أنحاء البلاد بين المعارضة المسلحة وما تبقى للنظام من قوات نظامية مدعومة بدعم كبير على مختلف الصعد المالية والقتالية والبشرية من إيران وأحزابها المسلحة واستخباراتها في لبنان والعراق وسوريا.

الأمريكان يؤكدون على لسان وزير خارجيتهم جون كيري بأن تعاون الأسد مع المجتمع الدولي لإزالة سلاحه الكيميائي الكثير والخطير، لا يعني استعادته للشرعية واحتفاظه بالسلطة، فهو فاقد للشرعية ويجب عليه التنحي، بل يجب محاكمته على استخدامه السلاح الكيميائي المحظور دولياً ضد المدنيين من شعبه، ولكنهم يعتبرون الذهاب إلى جنيف 2 فرصة كبيرة لإيجاد حل سياسي دولي يحقق مخططهم حيال مستقبل سوريا. ويبدو أنهم متفقون ضمناً مع النظام السوري وحلفائه على استبعاد الفصائل الإسلامية المتطرفة والموالية للقاعدة والتابعة لها من المشاركة في هذا المؤتمر الدولي، وبذلك فإنهم يضعون بأنفسهم عائقاً كبيراً أمام الحل السلمي في سوريا، فهذه الفصائل هي التي تملك أسباب القوة القتالية وتسيطر على مساحات شاسعة من البلاد، وتفرض نفسها على جزء كبير من الحياة العامة في سوريا الآن، ولا تتوانى مثل النظام عن ارتكاب أفظع الجرائم عندما تشعر بأنها في خطر.

مواقف كل من الروس والإيرانيين تجاه مؤتمر جنيف 2 معروفة ولم تتغير حتى الآن، أما مواقف فصائل المعارضة السورية الرئيسية مثل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة والمجلس الوطني السوري وهيئة التنسيق الوطنية فهي مختلفة ومترددة وغير مثبتة حتى الآن. رغم البيانات والتصريحات المتتالية من هذا الطرف أو ذاك، وذلك لأن هذه الفصائل المعارضة تعلم علم اليقين أنها لن تستطيع الوصول إلى السلطة، حتى وإن تنحى الأسد عنها، بدون موافقة من مجالس قوى الثورة المسلحة على الأرض السورية، كما تعلم في الوقت نفسه أن أمامها كومة من المشاكل الكبيرة، وفي مقدمتها إعادة ملايين اللاجئين السوريين إلى مواطنهم وإعادة الإعمار وتوحيد الجيش السوري الوطني الحر ونزع سلاح المجموعات المسلحة المتنافرة التي ارتفع عددها من خلال الثورة بشكل يصعب معرفته تماما ، وهذه المشاكل لن تحل دون مساعدة عظيمة على مختلف الصعد من قبل المجتمع الدولي، والتوفيق بين مواقف قوى الثورة السورية والمصالح الدولية ليس سهلاً بالنسبة للمعارضة السياسية، وتعلم أن بعض هذه المواقف متناقضة تماماً.

ومن بين هذه المواقف السورية غير المحددة تجاه جنيف 2 مواقف الأحزاب الكوردية التي ترفض بعضها الحضور دون وجود بند خاص في جدول الأعمال بقضية الوجود القومي الكوردي في سوريا، وتصر على ذلك، في حين أن أحزاباً أخرى عازمة على الحضور ولكن بشرط استقلاليتها كممكون سياسي كوردي، وليس ضمن صف أي مكون سياسي سوري آخر، ومنها من هي ملتزمة بمكون سياسي سوري معارض فلا ترى حرجاً في المشاركة ضمن قائمة غير كوردية معينة. ومهما تكن هذه المواقف متباعدة وغير محددة، فالكورد يبدون اليوم وكأنهم أمام معاهدة لوزان لعام 1923 من جديد، تلك المعاهدة التي عقدت من دونهم وحرمتهم من الحق الدولي الذي نالوه في معاهدة سيفر 1920، وهو "حق إقامة دولة خاصة بهم، مستقلة وحرة".

المشكلة الكبرى التي تطفح على السطح، هي مشكلة حضور وفد يمثل نظام الأسد، فحضور هكذا وفد هو من باب الاعتراف بالنظام، والعودة إلى نقطة الصفر، بعد سنوات من الاقتتال الدموي وسلسلة طويلة من المجازر، ومنها ما تم تنفيذها عن طريق السلاح الكيميائي، وبعد أن ارتفع عدد اللاجئين السوريين إلى ملايين صوب الدول المجاورة والبعيدة، وبعد كل الدمار الشامل الذي لحق بالبلاد من شتى النواحي. حضور وفد يمثل الحلقة الضيقة المحيطة بالعائلة الأسدية مرفوض تماماً من معظم السوريين، معارضةً وثواراً، وعدم حضور من لا يتخلى عن السلطة باسم هذه الشريحة المستبدة بالشعب لا يساوي فلساً واحداً في نظر السوريين العازمين على الحضور.

وإن محاولة إرغام المعارضة السورية على الحضور وقبول الجلوس إلى قتلة الشعب الذي تسعى إلى تمثيله لن تنجح لسببين، الأول هو أن النظام بكل قوته وطغيانه لم يتمكن من القضاء على مقاومة المعارضة منذ استيلائه على الحكم قبل عقود طويلة من الزمن، والثاني هو أن المعارضة المرغمة على الحضور والجلوس مع وكلاء الأسد ستفقد الدعم الذي لاتزال تلقاه من بعض شرائح الثورة السورية في الداخل، وسيكون ذلك بمثابة تعطيل المعارضة السورية، وبالتالي مساعدة نظام الأسد في البقاء ردحاً من الدهر.

لذلك، يسأل المرء نفسه عما إذا كان الجلوس إلى وكلاء القتلة والذين دمروا سوريا مساهمة منه في الجريمة الكبرى ضد الإنسانية، أو أنها مساهمة في دق المسامير في نعش النظام الأسدي الشمولي الدموي!!!